((الصناعة والتحضر دراسة ميدانية لتأثير معمل الزجاج والسيراميك في الرمادي))

أ.د. كامل الكناني
عميد المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي
جامعة بغداد

المقدمة:

الصناعة أساس اقتصادي، أو هي إنتاج صناعي، أو هي تعبير عن مكننة تكنولوجية في تحويل الموارد الطبيعية من شكل إلى آخر وخصوصاً في المجتمع الذي كان أساساً يعتمد على المهنة الزراعية والحرف اليدوية وعلى عمليات تبادل تترتب عليه أنماط من المدينة المتحضرة.

إن هذا التعبير في المجتمعات يؤثر تأثيراً مباشراً على القوى العاملة في الحرف القديمة ويحول هذه الحرف إلى قوى بشرية ماهرة لها القابلية على تكوين مجتمع بخصائص جديدة. إن دخول الصناعة في المجتمع الذي يعني دخول التكنولوجيا في جميع المؤسسات البنيوية للمجتمع وما يترتب عليها من تطور وتقدم لهذه المؤسسات في أداء وظائفها وتحديث البرامج الإدارية والتنظيمية وترشيد الموارد بطريقة تقود إلى نموها وفاعليتها واستقرارها في المجتمع الذي تتواجد فيه وتتفاعل معه، لذلك فإن صناعة كبيرة في مدينة صغيرة مثل مدينة الرمادي وهو معمل الزجاج والسيراميك إحدى شركات وزارة الصناعة والمعادن، قد أثر على تغيير التاريخ الاجتماعي والعمراني والاقتصادي للمدينة منذ إنشائه حيث بدت آثاره واضحة من خلال اندثار الحرف والهجرة من الريف إلى المدينة (هجرة دائمة ورحلات يومية) إضافة إلى توسع المدينة باتجاه المعمل.

إن مشكلة البحث تقوم على أن دراسة آثار ونتائج معمل الزجاج في الرمادي تبدو وكأنها مهملة رغم وضوح هذه الآثار والتي تجسد خطوط عريضة للتغيرات الاجتماعية التي طرأت على التراكيب البنيوية للمجتمع، إضافة إلى طبيعة السمات المستقبلية لهذه التراكيب والمشكلات الحضارية والإنسانية التي توجدها قوى الإنتاج والصناعة. أما هدف البحث فإنه يتركز على توضيح العلاقة بين الصناعة والتحضر من خلال تحليل الآثار المترتبة على إقامة نشاط صناعي في مجتمع حضري ذو ارتباطات اجتماعية ريفية كما هو الحال في مدينة الرمادي.

وتقوم فرضية البحث على أن تأثيرات المشروع الصناعي في حيز مكاني معين تبدو أكثر وضوحا في جوانبها الاقتصادية والعمرانية مما هي في تأثيراتها الاجتماعية.

واستندت منهجية البحث على تشخيص آثار الصناعات في اتجاهات النمو الحضري للمدن واعتماد معمل الزجاج في مدينة الرمادي كحالة دراسية بالاستناد إلى المخطط الأساسي لمدينة الرمادي.

وقد اعتمدت هذه المنهجية على الزيارات للميدانية للمعمل، واستمارة الاستبيان للعمال في المعمل وللدور المحيطة، بالإضافة إلى الإحصائيات.

١. الصناعة: المفهوم والتأثير الاجتماعي.

تمهيد:

إن مفهوم الصناعة هو من المفاهيم الاقتصادية والحضارية والسيولوجية الذائعة الصيت والمتداولة بكثرة في الأبحاث والدراسات الإنسانية والعلمية والتطبيقية على حد سواء، فقد تعني الصناعة توسع القاعدة الصناعية وزيادة الإنتاج الصناعي والاعتماد على المكننة التكنولوجية الحديثة في تحويل الموارد الطبيعية من شكل لآخر في مجتمع كان بالأساس يعتمد على المهنة الزراعية وعلى الصناعات اليدوية وعلى العمليات البسيطة للتبادل التجاري(١).

وقد يستعمل إصلاح الصناعة أحياناً في وصف تبدل أنماط الإنتاج الصناعي كتحول الصناعات الخفيفة إلى صناعات ثقيلة معقدة تعتمد عملياتها الإنتاجية والتكنولوجية على استثمار رؤوس الأموال الكبيرة، الخبرات العلمية والتكتيكية، تقسيم العمل والتخصص فيه الإنتاج الموحد والإنتاج الكبير(٢). وقد يستعمل إصلاح الصناعة بمفهومه الواسع عندما يعني التغير الاقتصادي الشامل الذي يمس تراكيب القطاعات الاقتصادية الأساسية كالقطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمية، هذا التغيير الذي يمكن هذه القطاعات من زيادة كفاءتها الإنتاجية وتحديث وسائلها ومعداتها التكنولوجية واستخدام القوى البشرية المدربة على مختلف أصناف المهارات والقابليات التي يحتاجها المجتمع المعاصر(٣). وهناك المفهوم السيولوجي الشامل لإصلاح الصناعة الذي يطرحه البروفيسور ولبرت مور (Professor Wilbetr Moore) في كتابه (أثر الصناعات في المجتمع) والذي يعني به عملية دخول المعدات التكنولوجية الحديثة في جميع المؤسسات البنيوية للمجتمع بطريقة تسبب تطور وتقدم هذه المؤسسات في أداء وظيفتها للمجتمع وتحديث أسسها وبرامجها الإدارية والتنظيمية وترشيد مواردها وإمكنياتها المادية والبشرية بطريقة تقود إلى نموها وعقلانيتها واستقرارها في المجتمع الذي توجد وتتفاعل معه(٤). إن مظاهر الصناعة تدخل في مؤسسات العائلة والقرابة وفي المؤسسات الثقافية والتربوية وفي المؤسسات الاقتصادية والإنتاجية، إذن الصناعة هي استخدام المعدات الصناعية الحديثة من

قبل المؤسسات البنيوية للمجتمع بطريقة تسبب تقدم وتطور وعقلانية هذه المؤسسات، وظاهرة الصناعة التي شهدها العراق منذ منتصف الخمسينات من هذا القرن لا تخرج عن هذا التصور في تأثيره البنيوي اقتصاديا واجتماعياً.

فالصناعة كظاهرة اقتصادية وحضارية لا تؤثر فقط في المؤسسات وعلاقات وقوى إنتاج كما يتصور البعض، بل تؤثر أيضاً في المؤسسات البنيوية للمجتمع وتعمل على تغير التركيب الاجتماعي برمته، فهي تؤثر في أنماط حضرية السكان والتوازن السكاني وفي التوزيع المهني والجغرافي والعمري للسكان، وتؤثر في تركيب ووظائف وعلاقات العائلة والقرابة وفي الجماعات التقليدية للمجتمع بضمنها المجتمعات المحلية.

كما تؤثر في الطبقات والشرائح الاجتماعية وتترك انعكاساتها على عملية الحراك الاجتماعي مع تغير في طبيعة العوامل الذاتية والموضوعية للانتماء الطبقي(٥) في إبراز علاقات إنتاجية جديدة قائمة على النزعة الفردية المادية بدلاً من الاجتماعية، وما يترتب على ذلك من ضعف في العلاقات والروابط الاجتماعية بين الأفراد والجماعات وضعف في وسائل الضبط الاجتماعي تجاه الجنوح والانحراف والضياع النفسي، ويعد ضعف العلاقات الاجتماعية وبعثرة الجماعات التقليدية وتصدع وسائل الضبط الاجتماعي من أهم المشكلات الاجتماعية التي تترتب على ظاهرة التحضر المتسارع المرافق لعملية التصنيع(٦).

٢. الصناعة والتحضر

غالباً ما تسير عملية الصناعة جنباً إلى جنب مع عملية التحضر وهذا ما حدث في العراق وبقية أقطار العالم التي شهدت التحولات الصناعية والتكنولوجية لما للصناعة من تأثير على تقدم المجتمع في مختلف الميادين المادية والحضارية، وتتجلى سمات هذا التأثير في آليات التوقيع المكاني للنشاط الصناعي وتركزه في المدن، وظهور المؤسسات الإدارية والتجارية كمصارف وشركات التأمين والضمان الاجتماعي والمؤسسات السياسية والثقافية والتربوية والصحية والاجتماعية والترفيهية، هذه المؤسسات التي تحتاج إلى شتى أنواع الاختصاصات والمهن والكوادر العلمية والفنية وتعتمد على تقسيم العمل والتخصص فيه، الأمر الذي يدفع أبناء المجتمع الصناعي والمتحضر(٧)، وأول من يندفع تجاه إشغال هذه المهن الوظيفية الجديدة هم أبناء المدن الأصليين، وبالتالي يترك هؤلاء وظائفهم وأعمالهم الأولى بعد تدريبهم وتحصيلهم العلمي والثقافي وسرعان ما يقوم المهاجرون الجدد في المدن بإشغال هذه الوظائف والأعمال التي لا تحتاج إلى مهارة وتدريب عاليين، إذن الصناعة والتحضر يعجلان عملية الانتقال الاجتماعي وفي نفس الوقت يجلبان تحسن في الظروف المادية والاقتصادية للأفراد والجماعات

التي تتأثر بفعل تعاظم إنتاجية وارتفاع أجور ورواتب أفرادها وتحسن أوضاعهم المعيشية من خلال زيادة قدرتهم الشرائية(٨).

والتحضر ظاهرة اجتماعية تنعكس في عملية الانتقال الجغرافي لسكان القرى والأرياف من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية وخصوصاً المدن الكبيرة، ثم الاستقرار والتطبع بالعادات والتقاليد والقيم وأسلوب الحياة لسكان المدن، والصناعة من العوامل الرئيسية التي ساعدت على تسريع عمليات التحضر التي شهدها العراق بعد عام ١٩٥٠ في الهجرة نحو المدن الكبرى وبالذات مدينة بغداد(٩). ومن الأسباب الرئيسية التي شجعت سكان الأرياف على الهجرة إلى المدن توفر الأعمال الخدمية والاقتصادية المربحة في المدن وحاجة المدن المستمرة للأيدي العاملة. ان استمرارية الهجرة غير المسيطرة عليها وبإعداد كبير تجاه المدن لإشغال الوظائف والأعمال الشاغرة أدى إلى تضخم سكان هذه المدن وظهور حالة من عدم التوازن السكاني في المجتمع والتي أثرت تأثيراً سلبياً في كفاءة تقديم الخدمة لسكان هذه المدن وتأثيراتها على القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالذات القطاع الزراعي.

ومع هذا لم تخلوا الهجرة السكانية من الأرياف إلى المدن من بعض الفوائد التي ظهرت في قدرة المدينة على الأيدي العاملة لمؤسستها الإنتاجية والخدمية وفي استعمال هذه الأيدي في بناء ضواحيها وضمان توسعها العمودي والأفقي(١٠). كما ان تركز السكان في المدن ساعد على زيادة الطلب الفعال على البضائع والخدمات وهذا ما شجع رجال الصناعة والأعمال من كلا القطاعين العام والخاص على توسيع طاقات مؤسساتهم الإنتاجية أو بناء المزيد منها لمقابلة حجم الطلب، وهذا ما سبب في تطوير الاقتصاد القومي وتحقيق رفاهية مجموع السكان.

ومن الجدير بالإشارة هنا إن انتشار الصناعة واستمرار عمليات التحضر وسيطرتها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان قد سبب اختفاء الخط التقليدي الذي كان يفصل المدينة عن الريف خصوصاً بعد توغل ضواحي المدن مسافات كبيرة داخل الأرياف والتقاء ضواحي المدن الكبيرة وظهور المدن الصغيرة هنا وهناك واختلاط سكان الأرياف بسكان الحضر بفعل الاتجاهات اللاحقة في تخطيط المواقع الصناعية خارج المدن، أما سبب اكتظاظ هذه المدن أو للتأثيرات البيئية للنشاط الصناعي أو لحاجة هذه الصناعة أو تلك إلى الأيدي العاملة والمساحات الكبيرة المتوفرة في ضواحي المدن، لذلك ظهرت مشاريع صناعية في مناطق ريفية ساهمت في تشغيل الأيدي العاملة إضافة إلى حالة الاختلاط والتمازج بين سكان المدن والأرياف في إطار العلاقات الإنتاجية الجديدة، لذلك كان لها تأثيراً في تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والحضارية بين الريف والمدينة مع التخفيف من ظاهرة ازدحام السكان في المدن إلى درجة معينة. إذن التوسع الأفقي للمدن إضافة إلى ميل الحكومة نحو تشييد المصانع والمؤسسات

الحديثة في المناطق الريفية قد خفف من تفاقم مشكلة عدم التوازن السكاني، غير إن سياسة الصناعة في الريف التي انتهجتها الحكومة مؤخراً لم تطبق في الوقت الحاضر إلا على أجزاء محدودة من القطر ونأمل أن تنتشر هذه السياسة وتطبق في جميع أرجاء القطر نظراً لما لها من أهمية بالغة في تسريع عملية التنمية.

٢-١. أثر الصناعة في حضرية وحجم السكان

إن وجود الصناعة في بيئات المدن إضافة إلى إقبال السكان على التدريب والتأهيل في المؤسسات العلمية والتربوية قد ساعدت على تحضر السكان من خلال استقرارهم في المدن ومن خلال اكتسابهم للقيم والمقاييس والميول والاتجاهات وطرق الحياة الحضرية التي تقرها بيئات المدن وتعترف بشرعيتها وأصالتها.

لقد تضاعفت نسبة السكان الحضر في العراق بفعل عامل الهجرة من الريف وخاصة في المدينة بغداد. لقد كان لتسارع النمو السكاني لمدينة بغداد أثره في هيمنة هذه المدينة على التدرج الهرمي للمدن العراقية وبفارق كبير عن أقرب المدن لها في حجمها السكاني كما هو حال الموصل والبصرة والنجف والحلة(١١). إن زيادة النمو السكاني لهذه المدن ما هو إلا وليد العوامل المغرية الجذابة للسكان من المناطق الريفية كوجود فرص العمل والربح المادي، توفر الخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وخدمات البنى الارتكازية ووفرة المؤسسات الإدارية والمالية... الخ. كما انه وليد العوامل الطاردة التي تسيطر على المناطق الريفية والقروية كعدم وجود فرص للعمل والكسب المادي لتردي النشاط الزراعي وعدم مقدرة الفلاح على استغلال الأرض زراعياً، وعدم توفر الخدمات الثقافية والصحية والاجتماعية وكذلك وجود المنازعات العشائرية والقبلية بين سكان الأرياف، وبالرغم من الجهود المبذولة في معالجة هذه السلبيات في الريف العراقي، فإنها لم تكن كافية لتغطية الهوة القائمة بين الريف والمدينة، إذ إن معالجة هذه السلبيات يحتاج إلى وقت طويل وجهود وأموال طائلة، وهذا يعني إن المدينة ما زالت تشكل البيئة المفضلة لشباب الريف بالرغم من الأعمال والإنجازات التي بذلتها الدولة في تنمية وتطوير الريف اقتصادياً واجتماعياً، والتي ساهمت في التقليص النسبي للهجرة الريفية مقارنة بما كانت عليه سابقاً (قبل السبعينات)، لذلك فإن هذه الهجرة باتجاه المدن ما زالت قائمة وتحتاج إلى جهود مبرمجة ومخططة لإيقافها والحد من تأثيراتها السلبية(١٢). وبقدر ما تساهم الهجرة الريفية في زيادة سكان هذه المدن فإن هناك عوامل أخرى تشترك في تضخم سكان هذه المدن كتوسع المدينة أفقياً على حساب الريف وظهور بوادر التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية وخاصة ضواحي المدن وأطرافها.

٢-٢. الصناعة والتحول الاجتماعي الحضري

يمكن تفسير المشكلات الاجتماعية التي تجابه البلدان النامية والمتحولة تفسيراً تاريخياً من خلال النظر إلى درجة التحول المادي والتكنولوجي التي يصل إليها المجتمع خلال فترة زمنية معينة، وغالباً ما يكون التحول المادي والتكنولوجي أسرع من التحول الحضاري، أي إن المجتمع يتغير بسرعة في النواحي الاقتصادية والعلمية والمادية ويتغير ببطؤ في النواحي الثقافية والحضارية والأخلاقية والفكرية، والفرق بين سرعة التغيير المادي والتنولوجي وسرعة التغير الثقافي والحضاري يفسر سبب ظهور المشاكل الاجتماعية في المجتمعات المتحولة صناعياً ومادياً وعملياً(١٣). فقد تقدم المجتمع العراقي مثلاً تقدما سريعاً في النواحي الاقتصادية والأخلاقية والمادية والعلمية منذ عام ١٩٥٠، غير إنه لم يتقدم تقدماً متناظراً في النواحي الفكرية والقيمية والأخلاقية، فمثلاً استطاع المجتمع العراقي أن يبني المصانع والمستشفيات والمدارس والكليات والجامعات وان يستعمل الأجهزة العلمية والآلية والمختبرية والحديثة وأن يتقدم أشواطاً كبيرة في المجالات الاقتصادية والإدارية والتخطيطية، إلا أنه لم يتقدم تقدماً سريعاً ومطرداً في المجالات الحضارية والقيمية والفكرية، فلا يزال بعض أبناء المجتمع العراقي مع الأسف الشديد يعتقدون بالعصبية القبلية وبأسلوب الواسطات في إنهاء القضايا والمعاملات ولا يحترمون المرأة ومكانتها الاجتماعية واعتماد المظهرية في التعامل الاجتماعي والموقع المادي أكثر منه الفكري الاعتباري ولا يقيمون الاحترام الكافي للعامل أو الفلاح أو الكاسب بالرغم من اعتماد المجتمع الحديث على أعمال هؤلاء وجهودهم الخلاقة.

إن تقدم المجتمع العراقي في الميادين الاقتصادية ولعلمية يعتمد اعتماداً كلياً على تقدمه في الرجعية وتعويضها بالقيم والمقاييس والممارسات الإنسانية والتقدمية التي تستطيع القضاء على المشاكل الحضارية والاجتماعية المزمنة التي يعاني منها المجتمع، ويجب أن نشير هنا بأن نشر القيم الإنسانية والتقدمية التي تتعلق بالقضايا والأمور الاجتماعية والحضارية الحساسة لابد أن يساعد على تعجيل تغير العامل القيمي والحضاري بحيث يصبح تقدمه بقدر تقدم العامل المادي والتكنولوجي وهذا سيخفف تلقائياً من حدة المشاكل الاجتماعية التي تواجه المجتمع العراقي في هذه المرحلة الراهنة من تاريخه.

٣. معمل الزجاج وتأثيراته في البنيان الحضري لمدينة الرمادي

تقع مدينة الرمادي التي هي مركز محافظة الأنبار غرب مدينة بغداد بحوالي ١٠٨كم، ويبلغ تعداد سكانها لسنة ٢٠٠٠ حوالي (١٦٣) ألف نسمة (١٤) داخل حدود المخطط الأساسي للمدين، وتعتبر مدينة الرمادي من المدن الحديثة في العراق حيث بناها الوالي العثماني مدحت باشا سنة ١٨٨٨م، وكان الهدف من إنشائها كمحطة للقوافل للاستراحة.

معمل الزجاج: تم التصديق على إنشاء معمل الزجاج في الرمادي سنة ١٩٥٩، وبدأ بالإنتاج الفعلي سنة ١٩٦٤، واستمر توسع المعمل إلى أن يصل إلى إنتاجه الكامل سنة ١٩٧١، وقد أضيفت إليه وحدات أخرى إنتاج الألواح الزجاجية إضافة إلى الأواني المنزلية لتلبية حاجة السوق المحلي والتصدير في بعض الأحيان، وبلغ عدد العاملين في المعمل من مهندسين وإداريين وعمال دائميين حوالي ٢٤٤٨ عامل لسنة ٢٠٠٠، وقد أنشئ للمعمل إسكان عمودي مؤلف من ١٨٠ وحدة سكنية أنجزت سنة ١٩٧٦، لكنها لم تؤدي الهدف من إنشائها حيث أصبح أغلب الساكنين فيها من غير منتسبي المعمل(١٥)، ولتأشير مديات تأثير هذا المعمل على بلورة آليات التحضر بجانبيه المادي والاجتماعية تم اعتماد أسلوب المسح الميداني وفق استمارة معدة لهذا الغرض لعينة من العاملين في المعمل بلغت (١٠%)، وبعد تحليل نتائج هذا المسح يمكن التمييز بين ثلاثة مجموعات رئيسية لهذا الأثر.

٣-١* الآثار الاقتصادية

لقد كان لمعمل الزجاج تأثيره المبشر في زيادة السكان الحضر مقارنة بسنوات إنشاء المعمل، هذه الزيادة تمثلت بعمل الهجرة التي شجعها المعمل بسبب توفر فرص العمل، وبالتالي دور المعمل في امتصاص البطالة من المناطق المحيطة به، وقد ترتب على ذلك زيادة في القوى العاملة ومن كلا الجنسين وبالتالي زيادة في الدخول والقدرة الشرائية وما له من تأثير كبير على المدينة بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية.د

أ. إن وجود المعمل في المدينة أثر بشكل واضح على عدد العمال في المدينة وتوزيعهم المكاني، حيث إن نسبة العاملين في المعمل بالنسبة للعاملين في القطاعات الأخرى يصل إلى ١١%، والذي أثر بدوره على تنمية المناطق المجاورة من الناحية الاقتصادية والعمرانية.

ب. انهيار تدريجي للمهارات الحرفية أمام المعمل في المعمل (وتدخل من ضمنها الزراعة) حيث أصبح العامل الماهر الذي كان يشغل مكانة أساسية في تنظيم عمله الحرفي (وقد يكون مالك الأرض الزراعية) أصبح عاملاً شبه ماهر لا يتعدى دوره تشغيل الماكنة ومراقبة العمل والإنتاج وليس له علاقة بتصريف السلعة المنتجة، حيث نجد أن ٦٦% من العمال كان يمارس مهنة الزراعة قبل التحاقه للعمل في المعمل.

٣-٢. الآثار العمرانية

إن وجود معمل الزجاج قد حفز على تشييد أو توسيع عمراني في اتجاهات مختلفة لمدينة الرمادي ضمن مخططها الأساسي.

أ. اتجاهات التوسع العمراني

اتسمت المدينة التقليدية القديمة بالتوسع البطيء حتى أواخر الخمسينات، حيث كان التوسع نحو الجنوب بتأثير النهرين المحيطين بالمدينة من ثلاث جهات، وفي بداية السبعينات وبعد تشغيل المعمل كان التوسع تدريجياً نحو الشمال الغربي، ثم اتجه التوسع العمراني في بداية الثمانينات نحو الضفة الشمالية لناظم الورار أو ما يسمى بحي التأميم، ومنذ التسعينات استمر التوسع بنفس الاتجاه (منطقة المعمل) حيث وصلت إلى (٩) كم غرب المعمل خلال العشر سنوات الأخيرة.

ب. توفير الخدمات والبنى الارتكازية

انعكس وجود المعمل بشكل مباشر على اهتمام المسؤولين في المدينة لتوصي الخدمات بمستوى إشباع حاجات السكان وتدفقهم إلى المنطقة، حيث إشارة الدراسة الميدانية إلى نسبة رضا من هذه الخدمات تصل إلى ٤٠% من عمال المعمل.

إضافة إلى تطور كفاءة هذه الخدمات حيث أكد أكثر من ٣٦% من حجم العينة على أهمية المعمل في توفير شبكات الماء وأكثر من ٣٩% في توفير شبكات الكهرباء وخطوط الهاتف إضافة إلى كفاءة الطرق وزيادة خطوط النقل العام.

ج. استعمالات الأرض الصناعية

تأتي استعمالات الأرض الصناعية في مدينة الرمادي بالمرتبة الثانية في سلم التسلسل الهرمي للمدينة، حيث بلغت ١٤,١% من مساحة المدينة، مما يؤثر على وجود أساس اقتصادي للمدينة يساهم في تعجيل مسارات التنمية الحضرية، مع تشخيص الملاحظات الآتية:

- كانت الظروف الطبيعية والبشرية وتوفر المواد الأولي لصناعة الزجاج وقربها من مصادر المياه إضافة إلى سياسة الدولة التخطيطية في تطوير المنطقة اقتصادياً واجتماعيا وعمرانياً، دوراً بارزاً في توقيع هذا المعمل في المدينة.
- إن عملية تحديد مواقع المناطق الصناعية في مدينة الرمادي جاءت منسجمة مع التوزيع المكاني الأفضل لموقع معمل الزجاج ضمن النسيج الحضري للمدينة، حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن هناك ٦٥% من حجم العينة أكدت تمتع المعمل بموقع ملائم في قربه من أسواق المدينة والاتصال السهل السريع بمعظم أجزاء المدينة ما عدى الجهة الشرقية، وإن حركة العاملين من المعمل وإليه بانسيابية وبكل سهولة.

٣-٣. الآثار الاجتماعية

يتسم مجتمع مدينة الرمادي بكونه مجتمع محافظ تسوده عادات وتقاليد ليس من السهولة تجاوزها نابعة من حالة التطور التاريخي الاجتماعي لهذا المجتمع، تنعكس هذه العادات في

خصوصية الاحتواء الاجتماعي والأسري ومكانة المرأة ودورها في المجتمع وضمن الأسرة وحالة التآلف الاجتماعي والتكوين الأسري... الخ.

ولقد انعكس وجود المعمل في مجموعة من المؤثرات التي برزت ضمن آليات التنمية الحضرية للمدينة بآثار اجتماعية يمكن تشخيصها بالمؤشرات الآتية:

- فقدان خصوصية المناطق السكنية بسبب دخول الغرباء (المهاجرين للعمل) والذي أثر على حوالي ٦٨% من الأحياء السكنية المحيطة بالمعمل، وأدى في بعض الحالات إلى إثارة عداوة أو حالات اختراق للمحلة السكنية إضافة إلى تأثيره على شرفية المسكن بشكل مباشر لحوالي ١٨% من المساكن المجاورة.
- اشاعة انماط سلوكية جديدة غير موجودة في المجتمع التقليدي ومنها العبث بممتلكات الموقع وحتى نهب بعض المواد المطروحة وغيرها.
- انتشار ظاهرة التسرب من الدراسة للاعمار المبكرة خصوصا وان المعمل يوفر اجور يومية لمثل هذه الاعمار، يبلغ عددهم اكثر من ٣٠ عامل.
- بناء علاقات جديدة في المجتمع ، حيث إن المكانة الإدارية داخل المصنع تؤثر على النظام المكانة في المجتمع الأصلي والعكس أو ما يسمى بالعلاقات التحتية، حيث إن العلاقات الاجتماعية خارج المصنع تؤثر تأثيراً حاسماً على أنماط التعاون أو الصراع داخل المعمل أو تؤثر على المعمل من خلال الدراسة في المنطقة المحيطة حوالي ٢٢٠ وحدة سكنية (أفقية أو عمودية) هناك ٣% من هذه الوحدات هم إداريين بدرجة رئيس قسم فما فوق ٦% بوظيفة مهندس ٩% موظفين، ١١% عمال في المعمل، أي ٢٩% من العاملين في هذا الحي هم منتسبين للمعمل، والذي يؤكد العلاقات التحتية السابقة الذكر.
- التأثر الاجتماعي للعمل في المعمل ناجمة من حالة التحول إلى عامل إلى المعمل تكون مهنته بعيدة عن أسرته ومنفصلة عن سكنه إضافة إلى تأثير إضافي ناجم من الدوام المسائي إلى ٣٥% من عدد العمال، كل ذلك ساهم في الابتعاد عن أهمية دور الأسرة وحتى سطوتها الأولى.
- تحول العائلة من عائلة ممتدة إلى عائلة متوسطة أو نووية حديثة وإن معدل حجم هذه العائلة ٧-٩ شخص، بعد أن كان يزيد على (١٨) شخص.
- زيادة حجم المجتمع وتكوين مجتمع جديد ذو أنماط سلوكية وقيم اجتماعية جديدة، وبناء المعمل أشر إن نسبة الشهادات ما بعد الإعدادية ٥٩% وإن التحصيل الدراسي الثانوي يصل إلى ٣٣% والابتدائية ٤,٦% والأمية ٣%، وهي نسبة جيدة بالمقارنة مع

أي منطقة أخرى، والذي أعطاها منهج اجتماعي جديد ذو التزام بالقوانين والأنظمة والاحترام للزمن.

- تقليص الفجوة بين سكان الأرياف والعاملين في المصنع والذين أصبح باستطاعتهم الاختلاط والتمازج مع سكان المدن وبالتالي تقليص الفوارق الاجتماعية والحضارية بينهم.
- أثر المعمل في دخول المرأة في ميدان العمل وإشغالها الوظائف والأعمال التي كانت مقتصرة على الرجال سابقاً، وقد بلغت نسبة المرأة العاملة في المعمل ٤١% من عدد العاملين فيه.
- أظهرت نتائج الدراسة أن ٨٣% من مجموع العينة هم من المتزوجين مقابل ١٤% من العزاب، وهذه النسبة المرتفعة للمتزوجين أضافت إلى الرصيد السكاني في السوق الاسكانية في المدينة بزيادة الطلب على الوحدات السكنية.
- اعتراف المواطنين بالتبدل نحو الأحسن بسبب المعمل، رغم تأثيره على البيئة أو على مظهر المدينة، وإن تكوين القيم الجديدة بسبب المعمل أصبحت تعبر عن التقدم، وإن المعمل أصبح صرح حضاري للمدينة وحتى للبلد، وإن المعمل هو فكرة عظيمة أنهى ملل الحياة التقليدية والرتابة القديمة، وحتى ان نسبة ٦١% من المحيط السكني يعتبرون المعمل صرح حضاري أو في نظر ٥% منهم بأنه متنزه عام، وإن البعض يعتبره سبب لتعريف المدينة أصلاً، إلا أن آثاره البيئية تتطلب الدراسة والمعالجة.

٣-٥. الآثار البيئية

إن التلوث المترتب على وجود المعمل أظهر صوراً من التلوث في البيئة الذي تمثل بالغبار والأتربة والدخان ذو تأثيرات سلبية على تلوث الهواء والماء (ناظم الورار) حيث يقع المعمل في الجهة الشمالية الغربية، ووقوعه على النهر أي أن موقعه سلبي لآثاره الصحية على الإنسان (تلوث الماء وتلوث الهواء) وإن ٤٥% من حجم العينة أكدوا تأثير التلوث على صحتهم وخصوصاً في الجهة الواقعة تحت تأثير المداخن.

الاستنتاجات:

١. هناك تطور ملموس في الجوانب المادية: الاقتصادية والعلمية والعمرانية كان للمعمل تأثيره المباشر في إفرازها في مدينة الرمادي، إلا أن هذا التطور لم يواكبه تطور أيضاً في الجوانب الاجتماعية في سلوك وتصرف العاملين الذي ما زالت العادات والتقاليد الريفية هي المهيمنة على سلوكهم الاجتماعي.
٢. من المؤثرات الاقتصادية للمعمل هو تحفيز النشاط الصناعي للمدينة وخاصة تلك التي لها علاقات إنتاجية بالعمل، وفعلاً تم إنشاء معمل السيراميك ومعمل القناني الطبية ومعمل الألواح الزجاجية في الكيلو (١٨)، إضافة إلى بث الوعي الصناعي بين أبناء المدينة واندفاعهم إلى التدريب واكتساب المعرفة والعلم بغية إشغال الاختصاصات والمهن التي يحتاجها المجتمع الصناعي الجديد المتحضر.
٣. توقع بقاء سلبيات العمل ومشكلاته في المجتمع ومحاولة تحجيم هذه المشكلات والتغلب عليها بحلول نابعة من المجتمع نفسه وإدارة العمل.

التوصيات:

١. الاهتمام المستمر بتطوير الخدمات الاجتماعية والبنى الارتكازية في المناطق السكنية المجاورة لمعمل الزجاج من جهة ومواصلة بذل الجهود للعناية بمثل هذه الخدمات وتطويرها وبما يحفز التكامل الوظيفي والاجتماعي.
٢. التأكيد على إيجاد علاقة متينة بين إدارة المعمل والدوائر ذات العلاقة بتطوير المدينة وتنميتها لغرض تحقيق الأهداف لتنمية الحضارة مع توفير الخدمات التي خطط لإنشائها في المناطق الصناعية بما يحقق تكامل مع خلايا المدينة الأخرى:

أ. توفير الأسواق والعيادات الطبية في مناطق التوسط الصناعية بما يتناسب مع الكثافة السكانية فيها وان تحتوي المناطق على المتنزهات المناسبة والمرافق الترفيهية والرياضية ومساحات كافية.
ب٠العمل على إيجاد أحياء سكنية جديدة في المدينة تتميز بترابطها الاجتماعي وتكاتف وجهود الساكنين فيها وإقامة المرافق العامة.

٣. مراعاة المعايير البيئية عند توقيع أي صناعة جديدة ولا تعارض مع استعمالات الأرض الحضرية الأخرى.
٤. من الضروري أن يقترن توسع المدينة بأهمية بالغة باستخدامها أدوات فعالة لتنظيم التوزيع السكاني بشكل يخدم التمركز والتجمع في منطقة محددة، وتفعيل عملية التفاعل الاجتماعي وبعث الروح الاجتماعية المتينة بين سكان المناطق الجديدة وسكان المدينة

الأصلية، إضافة إلى توزيع الخدمات الاجتماعية والبنى الارتكازية يحقق تكامل وظيفي لكل المناطق بالتساوي وعدم حدوث ضغط على هذه الخدمات في أي منطقة.

٥. المصادر (حسب تسلسل ورودها في البحث)

1. Gould, J and at al a Dictionary of the social sciences New York, 1964, P. 228.
2. I bid, p. 328.
3. Unesco, the social implicatications of industrialization and urbanization, Calcutta, Unesco research center, 1956, p. 4.
4. Moon, Wilpert. The impact of industry, Prentice-Hall, Englewood cliffs, 1945, p. 4.

٥. الكناني، كامل، التخطيط العمراني والعدالة الاجتماعية: مؤشرات عن التجربة العراقية، بيت الحكمة، سلسلة المائدة الحرة (٣٣)، بغداد، ٢٠٠٠.

٦. الكناني، كامل، الآثار الاجتماعية للتوقيع المكاني للنشاط الصناعي، دراسة معمل الغزل والنسيج في الديوانية، من بحوث المؤتمر العلمي الرابع عشر لكلية الآداب/ الجامعة المستنصرية ١٢-١٣ أيار/٢٠٠٢، مقبول للنشر في مجلة (العلوم الاجتماعية) جامعة بغداد – كلية الآداب.

7. Dreger, O., "Cultural change in developing countries", Mosco, 1976, pp. 104-105.
8. Lipset, S.M. and Bendex, R. "Social Mobility in Industrial Sociaty", London, Iteoneman, 1958, pp. 3-5.

٩. وليد، عباس حلمي، المدن الجديدة لبغداد الكبرى، البديل الستراتيجي لنمو العاصمة المستقبلي، المؤتمر العلمي للمستنصرية ١١-١٢ أيار ١٩٨٨، بغداد، والمنشور في وقائع المؤتمر تحت عنوان (المنظور العمراني لمدينة بغداد، كانون الثاني، ١٩٩١.

١٠. الراوي، محمد مهدي ورسول الجابري، الهجرة إلى بغداد، ١٩٧٤-١٩٩٠، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، ١٩٧٥.

١١. وليد، عباس حلمي، التحضر في العراق، وزارة التخطيط، هيئة التخطيط الإقليمي، دراسة رقم ١٥١، ١٩٨١.

12. Al-Hillali, A. R., "Population migration from rural areas in to towns, Baghdad 1960, p. 45.

١٣. وليد، عباس حلمي، مصدر سابق.

١٤. الكناني، كامل، التخطيط الإقليمي، تأثيرات الحرب وأفق المستقبل، مجلة المجتمع العلمي العراقي، ج٢، م٤٨، بغداد، ٢٠٠١.

15. Hinkle, R., "The development of modern sociaty", New York, 1963, p. 38.

١٦. دائرة إحصاء محافظة الأنبار.

١٧. أسئلة موجهة إلى مسؤول العمال (سكرتير معاون المدير العام).